مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
Eissn :2602-5264 Issn : 2353-0499
المجلد11 / العـدد: 01 (2023)، ص: 67-77

الوقف الرقمي ودوره في تحقيق التنمية المحلية

Digital wakf and their role for achieving local development

بلعربي بلقاسم [1]، وهيبة رابح [2]

[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية، يحي فارس، المدية، الجزائر

belkacem1103@yahoo.fr

[2] كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر

rabahouahiba@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2022/12/26 تاريخ القبول: 2023/02/15 تاريخ النشر: 2023/03/05

ملخص :

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية إظهار أهمية الوقف كطريق لتحقيق التنمية المحلية المطلوبة في المجتمع الواحد، ومدى مساهمته في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وذلك بالاعتماد على التطور التكنولوجي والسعي وراء تبني أساليب حديثة للوقف، باعتماد الصيغة الرقمية أو الإلكترونية من أجل تحقيق الفعالية المطلوبة والمضمونة للأجيال المستقبلية فيما يخص تحقيق التوازن الاجتماعي ولنهوض الاقتصادي كدعامتين للنهوض بالمجتمع.

الكلمات المفتاحية: الوقف، الرقمنة، التنمية المحلية، التنمية المستدامة.

Abstract:

Through this paper we will try to demonstrate the importance of wakf as a way to achieve the local development required in one community ,and the extent to which it contributes to achieving the dimensions of sustainable development by relying on technological development and seeking to adopt modern methods for the wakf , by adopting digital or electronic formats in order to achieve the required and guaranteed effectiveness for

future generations in achieving social balance and economic advancement as pillars for the advancement of society.

Keywords: wakf, digitalization, local development, sustainable development

***المؤلف المرسل:** وهيبة رابح

مقدمة:

إن المدرك للعلاقة القوية بين قطاع الأوقاف وبين استراتيجيات التطوير التنموي المحلي بشكل عام، والتنمية المستدامة بشكل خاص في **ظل التطور التكنولوجي**، يعلم تماما أهمية هذا المرتكز ودوره في خلق منظومة متطورة والدفع بمؤسسات الدولة إلى مصاف الدولة المنتجة والمبتكرة.

و نجد في بلادنا الإسلامية ما يسمى **بآلية الوقف** التي تعني تحبيس ما يملكه الشخص من أموال وأملاك على أساس الانتفاع بها على من أُوقفت لأجله. بحيث تساهم العملية الوقفية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتزيد من تنمية المجتمع ومصلحة الجماعة المنتمية له، إذ يهدف إلى تلبية الحاجيات الفردية والجماعية، في إطار خيري تطوعي ومشترك.

وعليه فإنه ينبغي أن يتوافق تطوير المشاريع الوقفية مع الانتقال التكنولوجي، خدمة وتحسينا للمشروعات الوقفية وتحسينها والاستفادة منها على أكمل وجه، في مختلف المجالات الإنتاجية والزراعية والتعليمية والصحية وغيرها.

أهمية الدراسة:

يقوم الوقف بدورٍ تنموي، ولا يختلف أحدٌ على ذلك الدّور الذي يقوم به، وإذا أراد الباحث توضيح العلاقة بين الوقف والتنمية، فإنّه يوضح ذلك من خلال إسهاماته عبر التّاريخ الإسلامي في تنمية مؤسسات المجتمع الدينيَّة والعلميَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، حتى يمكن القول أن الحضارة الإسلامية هي حضارة الوقف، و لا يخفى على أحد أن كل الأموال الوقفية تحتاج لتسيير مضبوط من أجل المحافظة عليها وعلى مبتغاها وتعم الفائدة على الجميع. (كواشي، 2021).

إن الواقف على المنافع القيمة لمشاريع الوقف الموجهة خدمة للمجتمع وصالحه وتحقيقا للاحتياجات الفردية والجماعية في بلد معين، يلحظ جيدا حتمية اعتماد التكنولوجيا لإنجاح الاستثمار في الأملاك الوقفية وتحسين عائداتها تحقيقا للتنمية المحلية، واسهاما في المنفعة العامة.

إشكالية الدراسة:

لعله من المناسب والمنطقي التساؤل هنا حول: أهمية التطور التكنولوجي والرقمي في تسيير الأملاك الوقفية كمصدر تنموي محلي؟

وبناء على ذلك فإنه ينبغي تحديد أهم العناصر المكونة لموضوع الدراسة والمتمثلة في تبيان:

- أهمية آلية الوقف في تعزيز التنمية المحلية،
- دور التكنولوجيا في الحفاظ على الأموال الوقفية والاستثمار فيها وتسييرها.
- تحديات تجسيد التكنولوجيا والرقمنة على الأملاك الوقفية.

المحور الأول: أهمية آلية الوقف في تعزيز التنمية المحلية

أولا: تحديد مفهوم الوقف

إن الوقف **لغة** هو الحبس والمنع، ويسمى وقفا لأن العين موقوفة وحبسا وهو جعل منفعة مملوكة،

وفي **الاصطلاح الشرعي** هو تحبيس الأصول والأموال وتسبيل منافعها على الجهات الموقوف عليها، ولقد استدل الفقهاء في تعريفه للوقف على: القرآن الكريم، السنة النبوية الشريفة، والإجماع. (جودي و رحماني، 2017)

وبالنسبة **للقانون الجزائري** يرى بأن الوقف هو حبس مال معين عن التملك بشكل مؤبد وعلى نحو التصدق، وإذا كان مضمون التعريف الفقهي فإن القضاء الجزائري بدور أيد نفس تعريف الفقه، بحيث نجد أن المشرع الجزائري أيد الشريعة الإسلامية من حيث شرطه للتأبيد والتصدق، بالنظر إلى المادة 28 من قانون الأوقاف التي تنص على : " يبطل الوقف إذا كان

محددا بزمن"، ونجد كذلك بأن القانون الجزائري خص الوقف بحبس المال بصفة عامة في قانون الأسرة، وفي قانون الأوقاف حددها بحبس العين عن التملك، وهو ما يشير إلى أن قانون الأوقاف جاء أكثر وضوحا لأنه بين جليا بأن التصدق يكون بالمنفعة فقط وليس على العين الموقوفة. (سناء، 2014)

أما عن **مؤسسة الوقف**: هي مؤسسة مجتمعية تنتمي للقطاع الخيري غير الهادف للربح أساسا، فالأوقاف هي البنية التحتية لأعمال البر الاجتماعية والاقتصادية، لا هي تنخرط تحت الدولة كجهاز من أجهزتها ولا هي تقوم على مبدأ الربح والمنافسة اللذان يسودان أسواق المعاملات بين الأفراد. (ميمون، 2014).

وفي هذا الصدد ينبغي التنبيه إلى أن التنظيم التشريعي الجزائري لنظام الأوقاف ترتب عنه العديد من الإشكالات القانونية وإن تعددت الإصلاحات التشريعية، إلا أنها اقتصرت على الجهات الوصية المكلفة بالإشراف على الوقف وإدارته، بينما بقيت العديد من الثغرات القانونية العالقة والأساسية والتي يمكن إيجازها في:

أ- إشكالية الوصف القانوني للوقف في اعتباره عقدا أو تصرفا بالإرادة المنفردة،

ب- أشخاص الوقف باعتبارهم ركنا أساسيا (الواقف والموقوف عليه)،

ج-الإشكالات القانونية المتعلقة بمحل الوقف، والتي تتعلق أساسا ببعض الأموال التي لها صفة خاصة أو ما تعرف بالأموال الموصوفة (المال المشاع، المال المرهون)، كما أن هناك بعض الإشكالات القانونية المتعلقة بالأوصاف القانونية التي تلحق المحل. (كربوب و عليان، 2021)

ثانيا: تحديد مفهوم التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية تغييرا اجتماعيا موجها من خلال إيديولوجية معينة، وهي عبارة عن عملية معقدة على المدى الطويل، وشاملة ومتكاملة تحقق أبعادا اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية والبيئية والتكنولوجية، وهكذا فإن التنمية المحلية هي عملية إيجابية موجهة لتحقيق الأفضل لأفراد المجتمع. (غريبي)

هذا ولقد ظهرت التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، فالجهود الذاتية والجهود الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحومية في تحقيق التنمية عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية. (حسين، 2012).

أما عن مفهوم التنمية المحلية فيقصد بها تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اتسام بالمرونة والاستدامة، يهدف من خلالها إلى خلق وظائف جديدة وتحسين معيشة الفرد. (غريبي، صفحة 4)

فإذا كانت التنمية الوطنية تتمثل في مجموعة البرامج والمشاريع الوطنية لمختلف القطاعات، فإن التنمية المحلية هي المرآة العاكسة لتلك البرامج أو المشاريع على المستوى المحلي، وتتجسد صورها الحقيقية من خلال الدور الذي تقوم به البلدية والولاية، لتطبيق الاستراتيجية التنموية المسطرة من قبل الدولة والتي تجد مرجعيتها الإيديولوجية وإطارها القانوني، ضمن النسق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي وضعت من أجله ومن ثم تأخذ أشكال ومظاهر عدة تتنوع بتنوع إطارها القانوني والتنظيمي (شويح، 2010-2011)

وعليه فإن التنمية المحلية تعتبر عملية أساسية ترتكز عليها السياسات العامة التنموية للدولة، إذ أنها منطلق أساسي لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وهي كذلك عملية مركبة تتفاعل فيها عدة متغيرات سواء على المستوى المؤسساتي أو على المستوى البيئي (إنزارن).

ثالثا: فعالية الوقف ودوره في تحقيق التنمية المحلية

إن الاهتمام بالجانب المحلي وتطوير مختلف مكوناته، واحد من الشروط الرئيسية اللازمة لتجسيد التنمية المحلية، وإرساء مبدأ المشاركة لمختلف الفاعلين المحليين، وتحقيق التكامل بينهم وبين الجهود الحكومية لتحسين

المستوى المحلي للتنمية المحلية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها، وما يمكن قوله هنا أن هناك العديد من الوسائل والأدوات التي تزخر بهم الحضارة الإسلامية التي تساهم في تنمية المجتمعات محليا، على غرار الوقف والزكاة ومختلف صيغ التمويل الإسلامي التي تساهم في طرح بدائل تنموية فعالة في مختلف المجالات (عادل و سي ناصر هاجر، 2020، الصفحات 1472-1489).

إن اعتماد آلية الوقف واستغلال المرافق الوقفية واستثمار الأموال الوقفية وتثميرها يمكن أن يؤدي دورا مهما في التنمية الشاملة، حيث يمكن أن تكون عوائدها مصدرا لتمويل شبكة واسعة من المشروعات والمؤسسات ذات النفع العام والمرافق الخدمية، مما يتولد عنه آثار مالية واقتصادية تنعكس بالدرجة الأولى على الدولة وميزانيتها العامة والثانية تنعكس على الدخل، كون أن الوقف يشكل مسارا فعالا في تفعيل الدورة الاقتصادية ومعالجة المشاكل الاقتصادية وتحقيق النمو (دلال و بوضياف جهاد) .

أما عن مساهمة الوقف في تعزيز التنمية المحلية، فإن:

1- تسيير الوقف من قبل الواقفين أنفسهم أو من يولونهم يخفف العبء على الجماعات المحلية في تسيير منشآت المجتمع المحلي، ويساهم في تعزيز اللامركزية في التنمية،

2- تعزيز التخطيط وتقويم البرامج التنموية، وحل المشاكل التي يواجهها المجتمع المحلي، مادام أن الساعي للوقف يهدف الى تحقيقه كونه يقدم منافع عامة وخاصة،

3- يمكن أن يحل عقبة التمويل المحلي، كأن يكون بديلا نسبيا في تمويل بعض المشروعات في حال عجز الإنفاق العام في الدول النامية،

4- تعزيز المشاركة الشعبية، خدمة للمجتمع المحلي (عادل و سي ناصر هاجر، 2020، الصفحات 1498-1499).

رابعا: تحديد العلاقة المحققة بين الوقف بالتنمية المستدامة

1- تعريف التنمية المستدامة

لقد تبلورت اتجاهات ورؤى كثيرة حاولت أن تضع تعريفاً شاملاً ومفهوماً واضحاً للتنمية المستدامة، وأصبح تعريف التنمية المستدامة مرنا إلى أبعد الحدود واجتهدت فئات من الباحثين ومن ذوي التخصصات المختلفة للدخول في هذا الميدان، فقد عرفها دوجلاس قائلا: "التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال.المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر". (السالم، 2008)

كما تعرف التنمية المستدامة أيضا، بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية، تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي (رشيد و عزي هاجر، افريل 2018).

يحتاج تحقيق التنمية المستدامة إلى تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية على الأخص، ولكن مثل هذا التغيير لا يمكن أن يتم من قبل السلطات الحاكمة، وإنما من التنظيمات الشعبية والاجتماعية الذاتية، والتعاون بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وممارسة الديمقراطية الاقتصادية من خلال عملية تشاورية تشارك فيها جميع قطاعات المجتمع. (التنمية المستدامة)

2-أهداف التنمية المستدامة

لقد تم وضع أهداف التنمية المستدامة من قبل الأمم المتحدة والتي تعرف أيضاً باسم الأجندة العالمية 2030، وهي رؤية ودعوة عالمية للعمل من أجل

القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الشعوب بالسلام والازدهار بحلول عام 2030، بحيث تقتضي أهداف التنمية المستدامة التعاون والعمل مع جميع الشركاء وبشكل عملي لتحسين الحياة بطريقة مستدامة للأجيال القادمة: (أهداف التنمية المستدامة)

هذا ولقد حاولت الدول العربية من خلال أجندتها وتسخير كل مؤسساتها وهيئاتها ومنظماتها، كمبادرة منها لتطبيق أهداف التنمية المستدامة، والتأكيد على أهمية اتباع طريق التنمية المستدامة كطريق تنموي اقتصادي واجتماعي فعال يحقق التوازن بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية. وذلك بالرغم من العديد من المعيقات التي تقف أمام تحقيق مسار التنمية المستدامة بشكل واضح ومتقدم، نتيجة عوامل وظروف يعيشها الوطن العربي من: عدم استقرار أمني، وحروب وظواهر اجتماعية كالفقر، والبطالة وتدني مستوى المعيشة وضعف الاقتصاد وهجرة الأدمغة وغيرها من النقائص التي قد تؤخر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ترمي أهداف التنمية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة الأفراد بعدة طرق، وتدعم أهداف التنمية المستدامة السلام والعدالة، وتعزز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وهناك إطار شامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يؤكد على الشراكات بين العديد من أصحاب المصلحة، وقد حُددت طرق للتمويل في إطار خطة عمل أديس أبابا بهدف زيادة التمويل من مليارات إلى تريليونات من خلال آليات تقليدية، وجديدة على حد سواء تشمل التمويلات المحلية والدولية: (اهداف التنمية المستدامة)

3- العلاقة بين الوقف والتنمية المستدامة

يستهدف الوقف التنمية بما يحدثه من بناء ثروة إنتاجية وتراكم لرأس المال، فهو شكل من أشكال رأس المال الاستثماري المتزايد والدائم، حيث يتضمن الوقف تحويل أموال من مجال استهلاك إلى استثمار في رؤوس أموال منتجة تدر إيرادا أو منفعة عامة أو تخصص لفئة محددة، وعليه إن تنمية الوقف هي أصل شرعي ومقصد كلي، ذلك أن حفظ المال هو إحدى مقاصد الشريعة الإسلامية، كما أن

الحفاظ على الأموال الوقفية وتنميتها مرتبط بعملية التنمية و الاستخلاف في الأرض، فالوقف هو مصدر مهم لتأسيس وتمويل مستدام لشبكة واسعة من المرافق الخدمية والمؤسسات ذات النفع العام. (ميمون، 2014، صفحة 67)

و يمكن القول هنا بأن هناك علاقة بين النظام الوقفي وبين مصطلح التنمية المستدامة وبين أبعاده وأهدافه المسطرة، فيمكن أن تتجسد العلاقة في:

1- إن من بين أهم الأبعاد التي تحققها التنمية المستدامة هي البعد المتعلق بالموارد الطبيعية والبعد الاجتماعي، وأن اهتمام الوقف بإعادة توزيع الدخل وتحسين المستوى الاقتصادي يعتبر دليلا على اهتمام الوقف بالموارد الطبيعية وتقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية،

2- تتوجه التنمية المستدامة إلى تلبية أكبر عدد ممكن من حاجيات مختلف شرائح المجتمع، وهو نفسه الهدف الرئيس الذي يأتي من وراء آلية الوقف من خلال توفير الحاجيات الضرورية والمساعدة لشريحة الفقراء والمحتاجين في المجتمع،

3- مثلما تهتم التنمية المستدامة بالمستوى الروحي والثقافي، فإن الوقف يهتم كذلك بالمدارس والكليات وكل مراكز التعليم والتطوير الذاتي والخلقي في المجتمع، وهو ما يحد من الانحراف وهو دلالة واضحة على تدعيم الجانب الروحي والثقافي والسلوكي في المجتمع،

4- اشتراك التنمية المستدامة والوقف في الجوانب المادية والمعنوية، وكذلك الأبعاد المحققة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها،

5- الاستغلال الأمثل والمستمر للموارد ونفع الأجيال بها مستقبلا، وهو نفس الهدف بالنسبة للتنمية المستدامة من حيث اهتمامها بالأجيال المستقبلية و حفاظها على الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل رشيد،

وهو ما يتطابق مع الوقف كونه يتم فيه استغلال الأملاك الموقفة لصالح أجيال مستقبلية،

6- الوقف و التنمية المستدامة يحققان المنفعة الشخصية والمنفعة العامة (جودي و رحماني، 2017، الصفحات 108-109)

ينبغي القول في الأخير بأن الوقف من شأنه أن يساهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الهادفة والمتمثلة في:

أ- **البعد الاقتصادي**: من حيث اسهامه في تغير البنيان الاقتصادي، إعادة توزيع الدخل، اشباع الحاجيات الأساسية بزيادة الإنتاج، رفع مستوى المعيشة،

ب- **البعد الاجتماعي**: من حيث تحقيق التكافل الاجتماعي والتضامن،

ت- **البعد البيئي**: عن طريق حفظ التزاوج بين البيئة والتنمية. (الجريوي، 27-28 نوفمبر 2012)

المحور الثاني: دور الرقمنة في تسيير الأملاك الوقفية وتطويرها

ذهبت العديد من الدول إلى اعتماد أساليب التكنولوجيا على تطبيقاتها الوقفية ومشاريعها التنموية المرتبطة به، مثل دول الخليج كقطر والإمارات العربية المتحدة، وإن يكن في ذلك تحقيقا لأهداف موسعة تشمل أكبر عدد ممكن من المستفيدين من البرامج الوقفية في إطار تلبية الحاجات والمشاركة في تنمية المجتمع بشكل شمولي ومستديم.

لهذا الغرض قامت الكثير من الدول بتسيير الأراضي والشركات الوقفية، ونتج عنها فائدة كبيرة حققت من خلالها المنفعة العامة والخاصة، وكل هذا بفعل التكنولوجيا ومن بين هذه الدول نذكر على سبيل المثال: الهند، ماليزيا، الكويت، قطر وغيرها. (كواشي، 2021، صفحة 365)

أولا: مضمون الوقف الإلكتروني أو الرقمي

نتساءل بهذا الخصوص حول وجود تحديد لمفهوم الوقف الرقمي؟ بحيث ينبغي القول بأنه لا يوجد تعريف قانوني أو إجرائي دقيق واضح بجميع عناصره لمصطلح الوقف الرقمي. أما عن الاجتهادات الفقهية للباحثين والمختصين فلطالما كان الفقه يشكل حلا لأغلب المسائل القانونية غير المحددة والموضحة.

نجد في هذا الصدد أن من الباحثين الذين عرفوا الوقف الرقمي بأنه: " هو كل حق معنوي وُقف بصيغة رقمية عبر وسيط مناسب، للإفادة منه أو من ريعه " وكمثال على الوقف المعنوي الرقمي تحويل كتاب إلى صيغته الرقمية PDF، ومن خلال هذا التعريف يتضح استبعاد الوقف على الأملاك المادية، غير أنه من جهة يمكن تجسيد الوقف الرقمي من جهة الأملاك المادية فيما يخص تسهيل استغلاله واستثماره، وتمكين المستفيدين من ريعه ومنفعته على أوسع نطاق وهو ما يمكن تطبيق الرقمنة في تسييره وإدارة شؤونه، أي يصبح الوقف رقميا من جهة تسييره وإدارته لا من حيث مضمونه ومحتواه. (نعيمي، 2020)

لم يتجه بعد المشرع الجزائري في تجسيد البرامج الرقمية في مجال الوقف بشكل رسمي وواضح إلى رقمنة هذا المجال، الذي يتطلب مختصين وكفاءات وخبراء وتقنيون، يحققون التكامل المعرفي بين مجال الرقمنة والمجال القانوني والشرعي والإجرائي والاجتماع والاقتصادي، وغيرهم من المختصين الذين يمكن أن تشكل عملية إشراكهم في مجال الملك الوقفي نتيجة وآثار مستقبلية جيدة وفعالة في مجال تحقيق التنمية المحلية بشكل خاص، وتحقيق التنمية المستدامة بشكل عام ،كون أن الاستعانة بفئة الخبراء والمختصين يعمل على تحقيق التوافق التام في هذ القطاع نظرا لخصوصية القواعد المنظمة لنظام الملك الوقفي.

ولا يمكن إنكار أن اعتماد الرقمنة بشكل عام في كل نواحي التسيير الإداري من شأنه أن يحقق نتائج ممتازة على أصعدة مختلفة.

لعل من بين أهم الشروط القائم عليها الوقف الرقمي والتي لا تختلف كثيرا عن الوقف التقليدي وطرق استغلاله، وتصح على جميع أنواع الملك الوقفي:

أ- **توفر شروط الوقف المعتاد**: أهلية الواقف للتبرع، تحقيق النفع، أن يكون الموقوف مالا معلوما يُمكن وقفه وغيرها من الشروط العادية التي يقوم عليها الوقف في صورته التقليدية،

ب- **استيفاء شروط الوقف الرقمي:** صياغته بشكل رقمي وإعادة صياغته (...mp3-mp4)، بالإضافة إلى أن يتم الوقف المعنوي للحق المعنوي عن طريق وسيط مناسب (الحاسب، الأقراص، ....) فكل وسيط مغاير للطريقة الورقية المعتادة يعتبر وقفا رقميا (نعيمي، 2020، الصفحات 171-173)

تمثل فكرة الوقف الإسلامي صيغة حضارية، لها إطارها المؤسسي والاجتماعي والقانوني لخدمة مفهوم غاية خلق الإنسان في هذا الكون، وهي عمارة الكون التي تتمثل في بناء وإعادة بناء المعرفة في كافة ميادينها (كواشي، 2021، صفحة 369)

يتطلب تسيير الأملاك الوقفية الجمع بين عناصر عديدة من أجل تطويره، من أجل تحقيق المساهمة الفعلية في التنمية المحلية الشاملة. وغير بعيد عن ذلك فإن الترابط المتكامل بين القطاع العلمي والعملي أو الميداني يشكل عاملا مهما وأساسيا لتحصيل نتائج جيدة تسمح بالاستثمار في المشاريع الوقفية وزيادة إنتاجها وتطويرها وتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة.

ثانيا: اعتماد وسيلة الوقف الرقمي أو الإلكتروني (نماذج دول)

لقد باشرت العديد من الدول الإسلامية عقد ملتقيات ولقاءات تدعيما لاعتماد الوقف التكنولوجي، بهدف توفير الخدمات للمستفيدين من البرامج الوقفية عبر سياسة إلكترونية وتقنيات علمية وعملية متطورة، عبر مختلف أجهزتها الرسمية وباشراك مختلف الفاعلين المحليين، وهو ما اعتمدته على سبيل المثال دولة الكويت في إطار " خدمة الوقف الإلكترونية " على بوابة إلكترونية رسمية (https://waqfuna.com/waqf/?p=1455& ، بلا تاريخ)

وقد انطلقت استراتيجية دولة الكويت ونصت على:" تحقيق التجاوب الفاعل مع العصر الذي نعيش فيه، مع الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للمجتمع، وعلى وحدته وتماسكه وأداء الدور الإيجابي في حركة نموه، ومواجهة مشكلاته الأساسية، والنهوض به في كافة المجالات"، بحيث حددت الغايات الأساسية في إطار عدة محاور أهمها:

1- تحقيق المقاصد الشرعية للواقفين،

2- رسوخ الوقف كصيغة نموذجية للإنفاق الخيري،

3- رسوخ الوقف كإطار تنظيمي تنموي فعال في البنيان المؤسس للمجتمع،

4- الجذب المستمر للأوقاف الجديدة،

5- إدارة الوقف بأقصى الكفاءات الممكنة. (مهدي، 2003)

أما عن تجربة الأردن في الوقف، فإن من أهم ما اعتمدت عليه نظام الحوكمة، بترسيخ القيم الديمقراطية والعدل والمساءلة والشفافية في تسيير المسائل الوقفية، وتعزيز سيادة القانون ضد الفساد وتحسين إدارة المشاريع الوقفية، إذ أنشأت جهازا إداريا يتولى الوقف في البلاد هادفة بذلك الى تحقيق هدفين أساسين هما:

1- المحافظة على أصول الوقف،

2- استثمار أصل الوقف لضمان العائد المستمر واستمرار الإنتاج،

كذلك نادى المختصون والدارسون في الأردن الى ضرورة الاهتمام **بالوقف البيئي**، عن طريق استخدام الوسائل الحديثة من أجل الحفاظ على البيئة والانسان، لأن ذلك يدخل ضمن مقاصد الشريعة الإسلامية، حيث نجد من أهم المبادئ الاقتصادي الإسلامية الشهيرة والمرتبطة بالوقف المائي العبارة الشهيرة للسيدة "**زبيدة زوجة الخليفة العباسي هارون الرشيد**"، عندما تكفلت بتوصيل مياه الشرب من منطقة الحرم الشريف لحجاج بيت الله الحرام، بحيث اعتبر مبدأً اقتصادياً إسلامياً، وعليه فيمكن أن يلعب الوقف الإسلامي للمياه دورا هاما في زيادة العائدات الاقتصادية للمياه و زيادة الأنشطة الزراعية وغير الزراعية،

وتحقيق رفاهية الناس وتخفيف معاناتهم من الفقر خاصة في المناطق الريفية. (كواشي، 2021، صفحة 373)

وفي مجمل الأمر فإن التجارب التي قامت بها الدول كالكويت والأردن والسودان وغيرها من الدول الإسلامية، نزعت الى اتخاذ الإصلاح التشريعي والإداري والمالي في قطاع الوقف عن طريق:

أ- الاهتمام بالأساليب الحديثة في إدارة الشون الوقفية،

ب- التمويل لمبدأ الحفاظ على المال لأنه أمانة، بحيث اهتموا في مجال الزراعة والتسيير الفلاحي الوقفي الوقفي (مهدي، 2003، صفحة 140)

اهتمت الهند هي الأخرى بمجال الوقف، حيث حاولت الدولة تسيير الوقف وفق أحدث الطرق العلمية وفقا على أجهزة الكمبيوتر في التي تظهر عدد وأسماء الفقراء ومكان سكنهم من أجل التوزيع المحكم والسهل، كما تم تأسيس مدارس للعلم مجانا لكل من يرغب بذلك، ونتيجة لمساهمة المحسنين ومساعدة الدولة تم تجهيزها بأحدث الوسائل والتكنولوجيا المتقدمة للتعليم، لذا نقول أن استعمال الهند لوسائل حديثة ساعدها كثيرا في أداء ما تسعى إليه خدمة لكل محتاج (كواشي، 2021، صفحة 375).

وهكذا أصبح الوقف مؤسسة فاعلة ومؤثرة في سد الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لدى المجتمع الإسلامي في الهند، عقب محاولات إصلاح تشريعي وتنظيمي وإداري ومالي منذ فجر استقلال الهند، بحيث استطاع صندوق دعم التعليم على سبيل المثال من تمويل آلاف المنح الدراسية، وتقديم مساعدات طارئة لمئات الآلاف من الطلاب الفقراء وتقديم الدعم فيما يخص التدريب المهني ودعم المكتبات العامة. (مهدي، 2003، صفحة 130)

تعتبر الأموال الوقفية المقدمة أمانة في يد الدولة أو المسير، حيث أن الواهب منح ماله من أجل تطويره تحقيقا للنفع العام، وهذا ما يحتم تغيير طريقة تسييره كون أن التسيير الكلاسيكي قد يؤثر على إنتاجية الوقف، خاصة إذا كان شركة أو مؤسسة تحتاج إلى التخطيط والتسيير، لذلك فإن الوسائل الحديثة تحافظ على تطوير المال الوقفي وبالتالي الانتفاع به بأكبر

قدر ممكن، وهو ما أثبتته تجارب الدول التي اعتمدت النمط الحديث في التسيير مثل الهند وماليزيا والكويت وغيرها، إذ أثبت الواقع أن هذا النمط قلل من ميزانية الدولة ومن نسبة البطالة والمحتاجين بهذه الدول (كواشي، 2021، الصفحات 375-376)

المحور الثالث: تحديات تجسيد التكنولوجيا والرقمنة على الأملاك الوقفية

ينبغي أن يتم تسيير الأملاك الوقفية وفق أساليب ووسائل تكنولوجية ورقمية حديثة، يتم التعامل بها في جميع المجالات من أجل النهوض بالجانب الاقتصادي والحفاظ على موارد الدولة وحسن استغلالها وكذا تحقيق التنمية المحلية، بشكل يتوافق مع تحقيق الأهداف العامة للتنمية المستدامة، وخلق بيئة عمل إدارية ونظام تسيير يسمح بمواجهة التحديات القائمة في ظل العولمة والتطور التكنولوجي والرقمي اللامحدود.

إذا ما نظرنا إلى المشرع الجزائري، نجده قد بدأ يعتمد ضمن سياساته العمومية على أنظمة رقمية وأساليب تكنولوجية مستحدثة، قصد التأقلم مع التطور الحاصل في المجتمع الدولي ككل والنظرة الشمولية للمجتمعات في تحقيقها للتنمية المستدامة وأبعادها، وعلى هذا الأساس فقد اتجه إلى تبني أنظمة رقمية مست قطاعات حساسة مثل قطاع العدالة، البريد والمواصلات، الصفقات العمومية وغيرها من القطاعات.

وإننا نرى أنه ينبغي مواجهة التحديات التي تحول دون تطوير القطاع الوقفي خاصة في الدول النامية بالتركيز على ثلاث عناصر أهمها:

ففي ظل التحديات التنموية التي تواجهها الدول الإسلامية والعربية في الوقت الراهن والتي تأتي في مقدمتها نقص الموارد اللازمة لتمويل البرامج التنموية تبرز أهمية بعث نظام وتفعيل نظام الوقف الإسلامي، وذلك بالعمل

أكثر على توعية الأفراد بالوقف وأهميته الاقتصادية والاجتماعية، بمشاركة الإعلام والبرامج التعلمية والتثقيفية في مختلف أطوار التعليم، بما في ذلك إقامة الندوات والمؤتمرات اللازمة لتطوير البحث في مجال الوقف وتبني تجارب الدول الناجحة (دلال و بوضياف جهاد، صفحة 173).

يمكن القول في إطار التحديات القائمة في مجال الأملاك الوقفية، أن أهم المشاكل كانت نتيجة الفترات الزمنية السابقة الاستعمارية والتي تخللت أنظمة الحكم الإسلامية، وما لعبته من أثر سلبي على نظام الأوقاف، كونه يعتبر عاملا مهما في تحقيق التوازن بين المسلمين اجتماعيا واقتصاديا،

أ- بطء عملية الانتقال من الإصلاح وتطبيق الإصلاح بشكل فعلي بالرغم من الوقوف على ملتقيات ومؤتمرات وشعارات وتوصيات تخص مجال الوقف،

ب- استنساخ تجارب الآخرين بالرغم من أن نظام الأملاك الوقفية نظام متميز ومميز في الأنظمة الإسلامية ويتماشى مع العديد من المصطلحات الحديثة التي ظهرت مؤخرا كالتنمية المستدامة وغيرها،

ت- إصلاح أجهزة الحكم والتي يمكن أن تلعب دورا كبيرا في إصلاح نظام الأملاك الوقفية (أمنوح)،

ينبغي كذلك العمل على تطوير مجال البحث العلمي وما ينتج عنه من تطوير للوسائل التكنولوجية والتطبيقات الرقمية وذلك من أجل النهوض بقطاع الأملاك الوقفية.

إن عملية إصلاح النظام الوقفي يعتبر قضية ملحة وأساسية متعلقة بالحرص على الهوية الإسلامية واستبعاد مبدأ الاعتماد على الآخر في تدبير شأن هذا القطاع، فدعوة الاستفادة من التجارب الغربية ليس موضعها لأن المؤسسات الوقفية الإسلامية في الوقت الراهن ليست في حاجة إلى مناهج عجيبة تزيد من تراكم الثروات بقدر ما هي في حاجة إلى نهضة أخلاقية

وإرادات سياسية فاعلة تخلصها من عوامل الفساد التي تبعدها عن التطور الإنساني والتقدم الحضاري المطلوب (أمنوح، الصفحات 2-3)

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى مجموعة أفكار رئيسية تمثلت في تبيان:

أولا: أهمية الوقف في إطار تحقيق التنمية المحلية،

ثانيا: التطرق إلى أهمية التكنولوجيا في تطوير البرامج والمشاريع الوقفية،

ثالثا: التحديات التي يمكن أن تواجه تطوير الوقف.

بحيث نخلص من ذلك أن:

1- يعتبر الوقف دعامة قوية للتنمية المحلية الشاملة لكل القطاعات،

2- يمكن الاستغلال الأحسن والأمثل لمختلف الكفاءات والوسائل الحديثة والتطورات التكنولوجية من خلال تطوير مجال تسير الأملاك الوقفية وزيادة إنتاجيتها والمحافظة عليها،

3- يستلزم الأمر العمل على تطوير قطاع الوقف بمواجهة التحديات التي تعترض خاصة الدول النامية أو الدول العربية والإسلامية، في ظل الظروف الاقتصادية والأزمات الاجتماعية والواقع الأمني الذي تعيشه العديد من الدول، والذي يؤثر سلبا على تنمية وتطوير المجتمعات وخلق الفجوات بين الطبقات وزيادة الظواهر الاجتماعية وغيرها وعليه فإننا نوصي في هذا الإطار بضرورة:

1- الابتعاد عن الطرق التقليدية والكلاسيكية في تسيير الأملاك الوقفية الاستفادة من تجارب الدول المطورة لمجال الوقف،

2- التنسيق بين مختلف الجهات والمؤسسات والفاعلين المدنيين والخواص في مجال تطوير تسيير الأملاك الوقفية من أجل تحقيق التنمية المحلية الفعالة.

قائمة المراجع:

Bibliographie

https://waqfuna.com/waqf/?p=1455&. (s.d.).

أحمد غريبي. (بلا تاريخ). أبعاد التنمية المحلية في الجزائر. *مجلة البحوث والدراسات العلمية، 4*(1)، صفحة 2. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/450/4/1/68752

التنمية المستدامة. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من ورقة بحثية صادرة من المجلس الاعلى للتعليم في قطر: http://watfa.net/wp-content/uploads/2018/01/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A94-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B7%D8%B1.pdf

لوقف الاسلامي الحديث بين تحديات الواقع وضرورة الاصلاح. (s.d.). م, أمنوح. Récupéré sur https://waqef.com.sa/upload/AAPN27lhWG9K.pdf

اهداف التنمية المستدامة. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://www.isdb.org/ar/ma-nqwm-bh/ahdaf-altnmyt-almstdamt

أهداف التنمية المستدامة . (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://fcsa.gov.ae/ar-ae/Pages/SDGs/The-Global-Goals.aspx

بن الطاهر حسين. (مارس, 2012). التنمية المحلية والتنمية المستدامة. *مجلة العلوم الانسانية*، صفحة 456.

بن سمينة دلال، و بوضياف جهاد. (بلا تاريخ). دور نظام الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية - العدد الاقتصادي*، صفحة 168. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/62954

بن عثمان شويح. (2010-2011). دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية: دراسة حالة البليدة. *مذكرة ماجستير*، 74. تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.

بونقاب عادل، و سي ناصر هاجر. (2020). الوقف الإسلامي ودوره في التنمية المحلية المستدامة. *مجلة جامعة الأمير عبد القادر، 34*(3)، الصفحات 1498-1499. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/28/34/3/147563

جمال الدين ميمون. (2014). الوقف والتنمية المستدامة: دراسة تحليلية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، صفحة 62.

سالمي رشيد، و عزي هاجر. (افريل 2018). واقع وافاق التنمية المستدامة في الجزائر. *الملتقى العلمي الخامس حول : استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تجارب بعض الدول* (صفحة 4). البليدة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة.

شيخ سناء. (جانفي, 2014). الطبيعة القانونية للوقف في القانون الجزائري. *مجلة القانون العقاري والبيئة*، الصفحات 4-5.

عادل إنزارن. (بلا تاريخ). التنمية المحلية في الجزائر: دراسة في الفواعل والمحددات. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*(16)، صفحة 368.

عبد الرحمن ابن عبد العزيز الجريوي. (27-28 نوفمبر 2012). أثر الوقف في التنمية المستدامة. *ملتقى مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي* (الصفحات 47-50). قالمة الجزائر: جامعة 8 ماي 1945. تم الاسترداد من https://waqef.com.sa/upload/j03IUBlvJiux.pdf

عبد المنعم نعيمي. (2020). الوقف رؤية استشرافية لعصرنة قطاع الاوقاف. *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، 57*(5)، الصفحات 166-168.

غالب محمود حسين السالم. (2008). واقع و امكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس. *مذكرة ماجستير*، 28-29. نابلس، كلية الدراسات العليا، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

ليلى جودي ، و موسى رحماني. (ديسمبر, 2017). الطبيعة المستدامة للوقف الإسلامي. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*(22)، الصفحات 101-103.

محمود احمد مهدي. (2003). نظام الوقف في التطبيق المعاصر - نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الاسلامية. تأليف وقائع ندوة رقم 45 (المحرر). (صفحة 98). الكويت: البنك الاسلامي للتنمية - المعهد الاسلامي للبحث والتدريب - الامانة العامة للاوقاف. تم الاسترداد من https://www.cia.gov/library/abbottabad-compound/46/46DDAB536333DA54DDC6440176A10A32_147_%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D9%81_%D9%81%D9%89_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D8%B1.pdf

محمود كربوب، و عدة عليان. (أكتوبر, 2021). الإشكالات القانونية للوقف : دراسة نقدية للقانون رقم 91-10 المتعلق بالأوقاف المعدل والمتمم. *المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، 12*(2)، الصفحات 84-97.

مراد كواشي. (2021). دور التكنولوجيا في إدارة واستثمار أموال الوقف - تجارب دولية. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 08*(02)، صفحة 367. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/76/8/2/163663